

التمويل الدولي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الدول النامية

International Finance from Foreign Direct Investment and its Impact on Developing Countries

الدكتور/ سراج محمد خلاط

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد العلوم السياسية صرمان، جامعة صبراتة، ليبيا

khalatserag@gmail.com

الباحث/ حسن الهادي الشيباني

محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان، جامعة صبراتة. ليبيا

hasanaishaybani@sabu.edu.ly

ملخص الدراسة:

أجري هذا البحث للتعرف على إمكانية الحد من عجز الموازنة العامة المتكرر خلال السنوات الماضية في الدول العربية و النامية، وذلك من طرح فكرة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من تمويل المشروعات التنموية الممولة من قبل الدول النامية، وتمحور المشكلة في كيفية تمويل هذه الاستثمارات دولياً وأثرها على الدول النامية، وتناولت الدراسة العوامل المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمارات للدول النامية بنظرة انتقادية علمية التي مكنتنا من الكشف عن بعض العراقيل والمخاطر التي يعاني منها المستثمر الأجنبي في الدول النامية، وكذلك معرفة أهم المخاطر التي تعيق هذه الاستثمارات، ووضع حلول لها ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات المتحصل عليها من التقارير والدوريات والكتب والأوراق العلمية، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال جذب أو تدفق الاستثمارات المباشرة لغرض تنمية مشروعاتها، هذا ويتطلب من الدول النامية أو المضيفة ضرورة العمل على توفير البيئة الملائمة للقيام بالاستثمار ذلك لغرض تغذية السوق المالي ونشر ثقافة الوعي لهذه الاستثمارات وما تجلبه من نقل معلومات وخبرات ومن فائدة لتلك الدول، وكذلك وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة، أي تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية وتحفيز الاستثمار المحلي.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، التمويل الدولي، الاستثمارات الأجنبية

International Finance from Foreign Direct Investment and its Impact on Developing Countries

Abstract:

This research was conducted to identify the possibility of reducing the general budget deficit recurring during the past years in the Arab and developing countries, by putting forward the idea of financing foreign direct investments as part of financing development projects funded by developing countries, and the problem centered on how to finance these investments internationally and their impact On developing countries, the study dealt with the factors leading to attracting and flowing investments to developing countries with a critical scientific view that enabled us to reveal some of the obstacles and risks faced by foreign investors in developing countries, as well as knowing the most important risks that impede these investments,

and developing solutions to them and to achieve the goal of the study was Using the analytical descriptive method supported by data obtained from reports, periodicals, books and scientific papers, and the study found the possibility of benefiting from the experiences of some countries in the field of attracting or flowing direct investments for the purpose of developing their projects. Investing for the purpose of feeding the financial market and spreading a culture of awareness of these investments and the benefits they bring Tell information, experiences and benefits to those countries, as well as the existence of a relationship between foreign direct investment and economic growth in the host countries, i.e., stimulating economic growth through its ability to compensate the host countries for the lack of local savings and stimulate local investment.

Keywords: Public Budget, International Finance, Foreign Investments

المقدمة:

تسعى مختلف الدول والحكومات إلى إحداث تنمية اقتصادية دائمة وبمعدلات مقبولة، تُحسن من رفاهية مجتمعاتها وذلك بوضع سياسة تنموية كفيلة بتحقيق الأهداف المميزة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتنطوي هذه السياسة على مشاريع متنوعة ومتعددة يستدعي إنجازها توفير مصادر تمويلية بالحجم الكافي، الأمر الذي جعل التمويل القاعدة الأساسية التي تبني عليها خطط التنمية، وللتموليل مصادر متنوعة يمكن إجمالها في مصدرين أساسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي.

ويعتبر الادخار أهم المصادر المالية الداخلية، غير أنه لا يتحقق إلا إذا كانت مستويات الدخل مرتفعة نسبياً تفوق مستوى الاستهلاك وتسمح بادخار جزء منها، وهي الحالة الغائبة في الكثير من الدول النامية والمتخلفة منها هذا راجع إلي انخفاض مستويات الدخل، والميل الحدي للاستهلاك وليس الادخار أي دون المستوى المطلوب وبالتالي تدخل هذه الدول فيما يسمى (بالدائرة المفرغة) المتمثلة في أن التنمية الاقتصادية تتطلب أموالاً مصدرها الادخار، والادخار لا يتحقق إلا عند مستويات مرتفعة من الدخل .

وأمام عدم كفاية التمويل الداخلي، وضرورة الخروج من الدائرة المفرغة بحيث يكون الاتجاه نحو المصادر المالية الخارجية بأنواعها المختلفة مثل (الإعانات المالية المقدمة من الدول المتقدمة والغنية والقروض، والشراكة الاقتصادية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .. الخ) بالقدر الذي يسد الفجوة بين احتياجات تمويل برامج التنمية الاقتصادية ورؤوس الأموال المحلية المتوفرة، إذ يلجأ إلي المصادر المالية الخارجية عند قصور المصدر الداخلي وعدم كفايته لتغطية الاحتياجات المالية للخطط التنموية التي تعتمد عليها الدول النامية والحكومات.

مشكلة الدراسة:

أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر أحد الأدوات المرغوبة للنهوض باقتصاديات الدول النامية والمتخلفة مع مطلع القرن الحالي، والقناة المفضلة لدخول الأسواق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومع تزايد وتيرة العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة صارت تدفقات الاستثمارات المباشرة أحد مؤشرات قياس نجاح السياسة الاقتصادية، وهنا نتساءل هل يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض باقتصاديات النامية والمتخلفة؟، وهل هناك ضمان في وجود بيئة الأعمال ملائمة. وبالتالي يرى الباحثان إن محور المشكلة يكمن في كيفية تمويل هذه الاستثمارات دولياً وأثرها على الدول النامية، وبالتالي يحاول الباحثان تبسيط هذه الفكرة من خلال طرح جملة من الأسئلة تكون أكثر تحديداً لما يراد معالجته في هذا الدراسة وهي:

- ما هي الأسباب التي تدفع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إلى إنجاز استثماراتهم خارج أوطانهم؟
- هل هناك مناخ مناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- ما هي الدوافع والعوامل المحلية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- هل هناك بيئة جيدة ومشجعة بصفة عامة للقيام بالاستثمارات المباشرة في الدول النامية؟
- ما هي حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الدول النامية من 1996-2008؟
- هل حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة النتائج المنتظرة منها في الاقتصاد النامي بخصوص تطوير الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل، وتخفيض الواردات؟

أهمية الدراسة:

إن الاعتماد على التمويل الخارجي قد تواجهه عدة مشاكل وصعوبات وذلك بفعل انطواء بعضه على مزايا آنية وأعباء مستقبلية، وبالتالي يستفيد الجيل الحالي من مزايا هذا التمويل دون تحمل أعبائه التي تنقل إلي الجيل القادم ولهذا من الضروري انتقاء مصادر تمويل خارجية التي لا تؤثر علي سيادة الدول وخالية من سلبية الآثار في الحاضر والمستقبل، مما يجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أنسب المصادر التمويلية لهذه الحالة والمتداولة في الأدب الاقتصادي المعاصر، ويعزى هذا إلي الإيجابيات المتنوعة التي يحدثها هذا النوع من الاستثمار بصفته مصدر تمويل خالي من التكاليف المستقبلية علي عكس حالة الاقتراض الخارجي، ومن المتوقع أن يحدث آثار إيجابية متنوعة علي الاقتصاد المحلي،

وبالتالي أصبحت الدول النامية تعمل جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي هذه الحالة تغيرت نظرة الدول من معادية إلى نظرة راغبة فيها ولها في آن واحد، وذلك من خلال العمل على إزالة عراقيل تدفق الاستثمارات، وتقديم التسهيلات والحوافز لجلبها خصوصاً في الدول النامية التي تعاني اقتصاداتها من صعوبات ومشاكل مالية كثيرة. ويمكن إبراز أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- نتيجة التقلبات في أسعار السلع والمحروقات خاصة في فترة التسعينيات حتى الوقت الحاضر أكثر من 95% من الصادرات السلعية للدول النامية انخفضت مع انخفاض حصيلتها من العملة الصعبة، وصارت تعاني من صعوبات في تمويل الواردات الأمر الذي جعل الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية ينظر إليه كأحد مصادر جلب العملة الصعبة.
- عسفت بالدول النامية أزمة مالية خارجية حادة منتصف تسعينيات حتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي مما دفع هذه الدول إلى إعادة جدولة مديونيتها الخارجية المصحوبة ببرنامج التعديل الهيكلي، هذا أدى إلي ألحق الضرر بالحالة الاجتماعية الناتجة عن التقليل في عمل المؤسسات العمومية وحل الكثير منها مما جعل السلطات العمومية أن تبحث عن حل لخلق مناصب عمل جديدة تمتص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل لأسباب اقتصادية ومن هذه الحلول هي إقامة الأجانب لمشاريع استثمارية في بعض الدول النامية مثل الجزائر، من أجل حل مشكلة البطالة.
- تناولت الدراسة العوامل المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمارات للدول النامية بنظرة انتقادية علمية التي مكنتنا من الكشف عن بعض العراقيل والمخاطر التي يعاني منها المستثمر الاجنبي في الدول النامية.

فروض الدراسة:

- تتنوع وتتطور أسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الزمن، وحسب مكان وظروف المستثمر.
- للاستثمار الاجنبي المباشر آثار ايجابية وأخرى سلبية على اقتصاد البلد المضيف له، منها المستثمر الدائم والمتغير والمؤقت.
- يعاني مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر خصوصاً في الدول النامية بشكل كبير وأساسي من العوائق غير الاقتصادية تشمل (السياسية، البيروقراطية، الأمنية،الخ).
- حدوث آثار مالية ايجابية على ميزان المدفوعات لبعض الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الوقت الحالي.
- للاستثمار الاجنبي آثار ايجابية على بعض جوانب الاقتصاد الوطني، كالاستثمار المحلي والتشغيل وتطوير الصادرات، لا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه.

منهجية الدراسة:

أستخدم الباحثان في الدراسة نوعان من المناهج، أحدهما المنهج الوصفي والأخر تحليلي مما يجعل الدراسة تستخدم منهجين معاً، واستعمل المنهج الوصفي بمناسبة عرض الاستثمار وأنواعه ومناخه أما المنهج التحليلي فأستخدم عند دراسة الآثار والمخاطر التي يحدثها الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاديات البلدان المضيقة له بصفة عامة (تجربة البرازيل)،

(مصر) وقد وقع المزج بين المنهجين في موضع واحد من الدراسة، كأشكال التمويل والتوزيع القطاعي بالإضافة إلى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من عرض وتحليل البيانات.

حدود الدراسة:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر واسع النطاق على الأقل من الجوانب التالية:

الجانب الأول: جغرافيا ليشمل كل دول العالم.

الجانب الثاني: زمنياً، ليغوص في أعماق تاريخ الفكر والعلاقات الاقتصادية بين الأمم والشعوب والدول.

الجانب الثالث: الآثار المتنوعة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وبالتالي يصعب جمعها في دراسة واحدة، في ظرف زمني محدد لهذه الدراسة.

لهذا ليس في وسع الباحثان تناول كل هذه الجوانب في هذا الموضوع، بل اقتصرت الدراسة على الدول النامية ونخص فقط تجربته البرازيل كمقياس لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كهدف للمقارنة ويعود هذا لثلاثة أسباب رئيسية هي:

• سعة الموضوع سبق ذكره.

• تجنب لتكرار بعض الدراسات التي أجريت من قبل، والتي شملت البرازيل بفترات زمنية أخرى.

• يتعلق بالموقف للدول النامية منها البرازيل ومصر والجزائر غير المشجع لهذا الاستثمار منذ صدور قانون النقد والقرار 1990-1993 حين صدر المرسوم التشريعي رقم 12-93 المقنن للنشاط الاستثماري في الجزائر أدي إلى رفع بعض القيود التي كانت تعيق الاستثمار في الجزائر مثلاً.

أهداف البحث:

بالنظر إلى تعدد الآراء والأفكار حول جدوى وجدلية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية والمضيئة لها بصفة خاصة، ومن ثم تباين مواقف الاقتصاديين والسياسيين بشأن فتح الباب أمام الاستثمارات التي جات هذه الدراسة مستهدفة ما يلي:

• المساهمة في إثراء المعرفة الاقتصادية في هذا المجال من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب الموضوع بالمعلومات ذات الصلة.

• إثراء المعرفة الشخصية في هذا الجانب من جوانب المعرفة من خلال الاطلاع على البحوث والتقارير والدراسات المتاحة السابقة.

• المساهمة في النقاش الدائر حول الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية خاصة بعد انفتاح الاقتصاد عالمياً

المبحث الأول:

المطلب الأول:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقدين الماضين دوراً هاماً، في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية حيث شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسير التغيرات التي طرأت علي هيكل الاقتصاد العالمي، والزيادة هي الاتجاه نحو اقتصاد

السوق في معظم الدول النامية، وتحرير التجارة والاستثمار وقد أعطي الاستثمار الأجنبي دفعة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال والعمل، وزيادة الإنتاجية، والأجور في الدول المضيفة له. ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك 10% أو أكثر من رأس مال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها أي تعني تلك الاستثمارات التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناء على اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية، وتأخذ مثل هذه الشركات شكل الشركات المساهمة أو غيرها التي تمارس نشاطها في البلد المضيف، وتخضع لقوانين ونظم تلك البلد (ابوقحف، 2003، ص 11-12).

ثانياً: نبذة تاريخية:

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترة الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة، وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف بلدان العالم، من خلال الاستثمار المباشر في الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية. ففي عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر تليها الولايات الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار، وما تزال الشركات البريطانية من أكبر المستثمرين، وبالتالي توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية. وفي الأربعينيات من القرن الماضي تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات، أي التحول إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية لأكثر شيوعاً، وبالتالي ركزت معظم الدول النامية على تنمية الصناعات المحلية خلال عقدي الخمسينات والستينات التي اتبعت معظم الدول النامية، واعتمدت على استراتيجية التنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق، وبالتالي ساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل التدخل السياسي، وخلق تبعية اقتصادية، وإضعاف الشركات المحلية مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية أما في حقبة السبعينات تميز الاستثمار الأجنبي بتحسين أسعار السلع الأولية على مستوى قطاع الصناعة الاستخراجية، وعلى مستوى تحقق الفوائض المالية في موازين المدفوعات في الدول المصدرة للسلع الأولية، والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. وتجدر الإشارة هنا لقد تم إعادة تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على القروض وأقل اهتماماً باجتناب الاستثمار المباشر لها. ولقد استمر التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى منتصف الثمانينات في الدول النامية، نتيجة هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، هذه المؤشرات كلها أدت إلى اندلاع أزمة الديون الخارجية وبالتالي عمدت الدول النامية على تبني وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، وكذلك تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية الشطر الثاني من الثمانينات، واستجابة للتغيرات بدأت التدفقات الاستثمارية تتجه نحو الدول النامية والدول الاشتراكية في أوروبا حيث تركزت هذه التدفقات الاستثمارية على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بانخفاض أسعار السلع وتكاليف التشغيل، وزيادة ربط السوق. وفي عقد التسعينات الذي تميز بانتقال وتحرك عناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية، أي خلق الأسواق مع استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية وتزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات التشجيع الاستثمار وتحرير التجارة كجزء من جولة أورجواي،

وبالتالي زاد عدد المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف الموقعة والمتعلقة بشأن تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تقوم الدول الصناعية ودول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها و التوصل إلى اتفاقية عالمية بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر (عبد الحميد، 2010، ص474).

ثالثاً: -أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة الأنواع للاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره على الأنواع التالية:

الاستثمار المشترك: هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعاً خاصاً أو قطاعاً عاماً، أما الطرف الأجنبي يأخذ عدة أشكال سواء في شكل (مالي، خبرة، معرفة، عمل، تكنولوجيا، تقديم معلومات، تقديم السوق).

الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي: وهي الأكثر تدولاً وتفضيلاً لدى الشركات العابرة حيث تتبلور في شكل فروع الإنتاج والتسويق وغيرها وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة ونلاحظ إن هذا النوع غير مفضلاً لدى الكثير من الدول النامية خوفاً من التبعية الاقتصادية، وما تحمله من مخاطر سياسية أو ما تحمله من مساوئ الاحتكار. الاستثمار في المناطق الحرة: في هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي بعيد عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، يتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية داخل الدولة المضيفة.

مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع: يأتي هذه النوع في صورة اتفاقية بين طرفي أجنبي وآخر وطني سواء كان عام أو خاص، يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين وليكن مثلاً (سيارة أو حاسب آلي أو... الخ) على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً (تقرير الأمم المتحدة، تقرير الاستثمار، 2010، صxiv).

الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة T. O. B. وهو ما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز، تكون لمدة معينة تتراوح ما بين (20 – 50 عاماً)، وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي من هذه النوع في الدول النامية مع الاتجاه المتزايد للتغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وكذلك لسد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة هذه التدفقات من الاستثمار الأجنبي حتى لو تم ذلك في مجال البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق واستغلالها لمدة معينة بناء علي عقد معين بين الدولة المضيفة وهذا النوع من الاستثمار، فقد تنوعت عائلة مشروعات البنية الأساسية المحولة و تفرعت كما يلي:

(أ) -مشروعات البناء والتشغيل والتحويل.

(ب) -مشروعات البناء والتشغيل والتملك والتحويل (B.O.O.t).

(ج) -عقود البناء والتملك والتشغيل (B.O.O).

(د) -عقود التصميم والبناء والتمويل والتشغيل (O.F.B. D).

(هـ) -عقود البناء والتأخير والتحويل (B.L.T).

(و) -عقود التحديث والتملك والتشغيل والتحويل (T.O.O.M).

(ز) - عقود التجديد والتملك والتشغيل (O.O. R).

(ط) - عقود البناء والتمويل والتحويل (T.F. B).

(م) - عقود التأخير والتدريب والتحويل (T.T.L).

والجدير بالملاحظة بأن هناك تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر تستند إلى محفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار، وفق المحددات التالية:

البحث عن المصادر: الهدف منه استغلال الميزة النسبية للدول الغنية بالموارد الأولية كغاز والنفط.

البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية.

البحث عن الكفاءة يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة.

البحث عن أصول استراتيجية: في هذه الحالة تقوم الشركات بعملية التملك أو الشراكة. ومن جانب آخر يري البعض بأن هناك تصنيفات أخرى سواء كانت:

(أ) من وجهة نظر الدول المصدرة ((المستثمرين)) تنقسم إلى:

-الاستثمار الأقليمي: الغرض منه هو التوسع الاستثماري في الدول المتلقية لهدف إنتاج نفس السلع محلياً أو مشابهة له.

2-الاستثمار العمودي: يهدف إلى استغلال الموارد الأولية من التملك أو منافذ التوزيع.

3-الاستثمار المختلط: يهدف إلى دمج النوعين السابقين.

(ب)-من وجهة نظر الدول المتلقية: فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

1- الاستثمارات الهادفة إلى أحلال الواردات أو إلي زيادة الصادرات.

2-الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية

رابعاً: -محددات الاستثمار المباشر:

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعبارة للحدود، للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار:

(1) سياسات الدولة المضيفة.

(2) الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها.

(3) المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ويمكن تفضيل محددات الاستثمار الدولية المضيفة علي حسب المعايير التالية:

أ- إطار سياسات الاستثمار.

ب- تيسير الأعمال.

المحددات الاقتصادية: تشمل عوامل السوق، عوامل الموارد، عوامل الكفاءة.

من الملاحظ نستنتج ما يلي:

- إن محددات الاستثمار الأجنبي تختلف من دولة لأخرى.

- السياسات تلك الدول ورغبته في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر.

- مدى ملائمة البنية والبيئة الاقتصادية لقيام بتلك الاستثمارات (يعقوبي، توفيق، 2006، ص7-10).

- خامساً - أشكال تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر:

من حيث الأشكال الرئيسية الثلاثة لتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن استثمار رأس المال السهمي يهيمن على المستوى العالمي. في أثناء مطلع القرن الحالي، بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما نصيب الأشكال الأخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر – هما القروض المعقودة داخل الشركة والعائدات المعاد استثمارها، كان في المتوسط حوالي 23% و12% على التوالي.

وتجدر الإشارة هنا بأن الشكلان يتقلبان تقلباً واسعاً، وهو ما يعكس التغيرات السنوية في الأرباح وعائدات الأسهم المعادة إلى الوطن أو الحاجة إلى تسديد القروض، وبالتالي توجد اختلافات ملحوظة في نمط تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المتقدمة والنامية، ونستنتج أن العائدات المعاد استثمارها تتم على نحو ثابت ذات أهمية أكبر في البلدان النامية (بعقوبي، توفيق، 2006، ص7-10).

ومازال الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق التدفقات الأخرى من رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية فضلاً عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ففي عام 2004 كان نصيبه أكثر من نصف جميع الموارد المتجهة إلى البلدان النامية، وكان أكبر بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية مازالت هي أهم مصدر للتمويل في العديد من البلدان النامية (عبد الحميد، 2010، ص 481).

سادساً: أهمية المعونات الرسمية للبلدان النامية.

أجرى البنك الدولي دراسة لتقييم المعونات في الدول النامية ذكر فيها، أن كل دولار من المعونات الأجنبية في البلدان النامية التي سجلت درجة جيدة في مجال السياسات يجتذب دولارين تقريباً من الاستثمارات، لأن المعونات تزيد من ثقة القطاع الخاص، وتساعد على توفير الخدمات العامة التي يحتاج إليها المستثمرون، وخلصت الدراسة إلى أن المعونات الأجنبية التي تنقذ للبلدان النامية التي تطبق سياسات سيئة ليس لها تأثير على التمويل وقد يكون لها تأثير سلبي، لقد استفادت البلدان العربية من قروض وإعانات البنك الدولي كان الغرض منها تنمية وإصلاح السياسات ذات التوجه نحو القطاع الخاص وتحرير التجارة وإصلاح القطاع المالي، وما يميز هذه الإعانات أنها لم تعرف تطوراً مهماً قياساً مع الحاجات المتنامية للبلدان النامية (عبد الحميد، 2010، ص 482).

الجدول رقم (1) يبين القروض والاعتمادات المقدمة للبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السنوات	متوسط سنوي 94-90	1995	1996	1997	1998	1999
القروض والاعتمادات	1584.7	978.7	1595.2	914.8	968.5	1575.5

المصدر: تقرير البنك الدولي للتنمية 1999.

سابعاً: تشخيص وضعية الاستثمار في الدول العربية:

1- أهم العناصر الجاذبة للاستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، بحيث تكون مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير.

وبالتالي هناك عدة محددات محفزة للمستثمر والتي يبنى عليها قراره الاستثماري منها:

المجموعة الأولى:

- تمنع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار إلى الخارج.
- استقرار العملة المحلية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقراره.

المجموعة الثالثة:

- توفير شريك محلي من الدولة المضيفة.
- حرية التنقل.
- حرية التصدير وتوفير فرص استثمارية.

2- أهم العناصر المعوقة للاستثمار:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- الروتين البيروقراطي وصعوبة التسجيل والحصول على الترخيص.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية.
- عدم الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح.
- عدم توفير قوانين مشجعة على الاستثمار.
- عدم توفر الاستقرار الأمني.

■ عدم توفر نظام مصرفي متطور مع عدم وجود سوق مالي متطور عدم وجود بنوك للمعلومات المالية والاقتصادية.

وتسعى الدول النامية إلى حد الآن من جعل قوانينها ولوائحها وبيئتها الاستثمارية مواتية للمستثمرين، فقد قام أكثر من (20) بلداً بتخفيض ضرائب إيرادات الشركات في محاولة من هذه البلدان لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد فرضت العولمة المالية على الكثير من الدول النامية من تغير الكثير من القوانين واللوائح الاستثمارية حتي تتماشى مع رغبات الشركات العالمية، وهو ما يمثل مؤشراً مباشراً لدخول الدول النامية في سباق نحو العولمة المالية، وأن خطاب المؤسسات العالمية المتحكمة في الاقتراض والتجارة قد باتت أكثر إقناعاً للكثير من الحكومات في العالم الثالث، خاصة مع فشل المخططات الإنمائية المحلية التي لا تجد الخبرة المناسبة للتنفيذ، وهي الخبرة التي تستغلها الشركات العالمية المتخصصة والمستفيدة من الوضع الجديد في الدول النامية (عبد الحميد، 2010، ص 482-484).

الجدول رقم (2) يبين التغيرات في القوانين لجلب الشركات العالمية.

السنوات	199	199	199	199	199	199	199	199	199	199	199	199	199	200	200	200
ت	1	2	3	4	5	6	7	8	9	0	1	2	3	4	3	4
عدد البلدان التي تغيرت	35	43	58	39	64	65	76	60	63	69	71	70	82	102		
تغيرات أكبر موازنة الاستثمار المباشر	80	79	101	108	106	98	135	136	131	147	194	236	230	235		
تغيرات أقل موازنة للاستثمار	2	-	1	2	6	16	16	9	9	3	14	12	24	36		

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005.

المطلب الثاني:

أولاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير البيانات عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» لعام 2003 حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى أن القطاع الأول الزراعة والتعدين يستحوذ فقط علي ما نسبته 2.5% من الإجمالي، بينما كان نصيب القطاع الثاني الصناعة علي حوالي 31.2%، حيث تشمل هذه النسبة القطاعات التالية مثل النشر و الطباعة و الإنتاج الإعلامي و الصناعات الكهربائية و الإلكترونية و الفحم و البترول و الوقود النووي و هي الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، أما قطاع الخدمات أستحوذ علي 66.3% تميز بالحصة الأكبر من الاستثمارات، ويضم النقل و التخزين و الاتصالات و الخدمات المالية بالحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر (عبد الحميد، 2010، ص 485-490).

فالبيانات الصادرة من « الأونكتاد » تشير إلي أن الدول المتقدمة و خاصة أمريكا و أوروبا، تستحوذ علي معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجه إلي القطاعين (الصناعة و الخدمات)، أما الدول النامية و منها الدول العربية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها قد جاء بالأساس لتمويل برامج الخصخصة التي شهدت تلك الدول، و إن عمليات التحرر المالي و الاستثماري في الصناعات التي تندرج ضمن القطاعين الثاني و الثالث، في حين تركزت الاستثمارات المتجهة إلي الدول الأقل نمواً، و بعض الدول الأفريقية في القطاع الأول خاصاً النفط، و في الفترة الأخيرة بدأ قطاع الخدمات يتسم بأهمية ملموسة، مثل العمل المصرفي و التمويل .

وبالتالي تتحدد قدرة كل دولة علي جذب الاستثمارات الأجنبية استناداً ألي متوسط دخل الفرد، ومعدل نمو الناتج المحلي وتوفير البنية الأساسية، والاستقرار السياسي ومعدل العائد على رأس المال.

أما عن التوزيع القطاعي في الدول العربية، فتشير بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى وجود اختلاف كبير في مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول العربية، وبالتالي حظا القطاع النفطي في الدول المصدرة للنفط النصيب الأكبر من الاستثمارات، في حين تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول غير النفطية في قطاعي الصناعة والخدمات، وإنما يدل على القدرة التنافسية لدي الدول العربية، وتفاوتها بين كل دولة. وبالتالي تنبغي أن تقوم الدول العربية بتنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية، بعيدة عن القطاعات التقليدية ونسنتج من ذلك بأن هناك فرصة أخرى متاحة، وخاصاً الصناعات الاستخراجية.

الجدول (3) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مجموعات الدول (مليون دولار).

البيان	1998	%	1999	%	2000	%	2001	%	2002	%
إجمالي العالم	694457	--	1088263	---	1491934	---	735145	---	651188	---
الدول المتقدمة	484239	0.7	837760	0.8	1227476	0.8	503144	0.7	460334	0.7
الدول النامية	187610	0.27	225140	0.21	237894	0.2	204801	0.3	162145	0.2
وسط وشرق أوروبا	22607	0.03	25362	0.02	26563	0.02	27200	0.04	28709	0.04

المصدر: الأونكتاد. تقرير الاستثمار العالمي 2003.

ثانياً: مناخ الاستثمار في الدول النامية والمتقدمة.

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية إلى 0.7% خلال عام 2002 أي لم يتجاوز ما نسبة 3% من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، وإن دل هذا على شيء إنه يدل على ضعف وصغر حجم الاستثمارات بالمقاييس الدولية، أي عدم قدرة الأقطار العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنافسة الدول النامية لاسيما في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

الجدول رقم (4) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول النامية (مليون دولار)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002
الصين	43751	40319	40772	46846	52700
المكسيك	11933	12534	14706	24731	13627

13718	22834	61938	24596	14770	هونج كونج(الين)
16566	22457	32779	28578	28856	البرازيل
4119	8830	9342	7270	6365	بولندا
7655	8609	5407	11803	6389	سنغافورة
1603	5508	3674	9221	4638	تشيلي
4474	5944	2333	4297	8402	الدول العربية

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003.

اما الجدول (5) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية (مليون دولار)

1999	2000	2001	2002	1998	البيان
1065	1196	438	507	501	الجزائر
218	91.8	358	453.7	179.5	البحرين
647	509.9	1235.4	2919.4	1065.3	مصر
-	1-	3.1-	6.9-	7.1	العراق
56	169.1	39.2	158	310	الأردن
7	39.5-	16.3	72.3	59.1	الكويت
257	249.3	297.8	250	200	لبنان
96 -	100.6 -	142.1 -	118.4 -	150.2-	ليبيا
428	2657.8	201.3	849.5	333.1	المغرب
40	48.6	23.4	20.8	101.4	عمان
326	237.4	251.6	113.3	347.3	قطر
350 -	19.8	1883.6 -	780 -	4289.2	السعودية
681	574	392.2	370.8	370.7	السودان
225	205	270	263	82	سوريا
821	486.4	778.8	367.9	668.1	تونس
95	155.6 -	260.5	984.9 -	257.7	الإمارات
64	204.9-	200.9-	194.3 -	219.4-	اليمن

4474	5943.5	2332.8	4297.2	8401.9	الإجمالي
------	--------	--------	--------	--------	----------

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003.

من الجدول نلاحظ وجود تفاوت كبير بين الدول العربية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلاً تستقطب دول المغرب العربي ما يزيد عن 80% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي تشمل (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان) إلى الدول العربية.

مع بداية القرن الحالي فقد واصلت الدول العربية إلى استكمال التشريعات الخاصة بالاستثمار تغيير التنظيمات الداخلية والخارجية الخاصة بالاستثمار، أي تعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي، وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب، حيث قامت الدول العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع و ضمان الاستثمار مع الدول الأجنبية، و ضمن هذا الإطار، قام العديد من الدول العربية إلى الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (GAIM) حيث بلغ عددها حوالي 16 دولة عربية، وكذلك الانضمام إلى المنظمات الإقليمية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، و بالتالي حظيت الدول النامية خلال العقود الماضية بحوالي 59 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة و غير مباشرة، تمثل نحو 45% من إيرادات عمليات الخصخصة فيها، كما عملت الدول العربية إلى تحسين و تطوير قدراتها و فاعلية أجهزتها الوطنية المعينة بترويج الاستثمار، و ذلك من أجل المنافسة على جذب الاستثمار، و في مجمل هذا يبدو أن ذلك كله لم يكن كافياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم المغريات في تهيئة البيئة الصالحة، و المناخ المواتي لتلك الاستثمارات .

ثالثاً: العوامل المؤدية إلى جذب و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

تبدو محاولة حصر العوامل و المحددات و الدوافع المؤدية إلى جذب و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة مسألة صعبة حيث تتعدد تلك العوامل، بل لا بد من توضيح النظريات المفسرة لها، لكي يمكن التغلب على تلك الصعوبات و من تلك النظريات:

(1) - **نظرية التحركات الدولية لرأس المال:** تكمن فكرة هذه النظرية حول تفسير انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة من خلال اختلاف سعر الفائدة بين الدول المضيفة، و تحدث غالباً في الأوراق المالية.

(2) - **نظرية المنشأة الصناعية:** تتم على أساس تحقيق عائد أكبر من الاستثمار في الخارج على أن تمتلك المنشأة المستثمرة في الخارج مجموعة من المزايا الاحتكارية و شبه الاحتكارية مثل المعرفة الفنية، و التفوق التكنولوجي و براءات الاختراع، و حيازة العمالة المدربة، و الإنفاق الضخم على البحث و التطوير الخ (عبد الحميد، 2010، ص 485-490).

و الجدير بالملاحظة: إن هناك ما يسمى بالمنهج العملي يعتمد على الدراسات الميدانية لمجموعة العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تنقسم إلى ثلاث مجموعات منها:

المجموعة الأولى: تتعلق بالمزايا المكانية للدول المضيفة تشمل اتساع السوق، و انخفاض التكلفة و الأجور، و توافر المواد الأولية، و الاستقرار السياسي، أما المزايا التي تمنحها الحكومة للاستثمار المباشر هي الحوافز الضريبية

المجموعة الثانية: تتضمن المزايا الاحتكارية التي تحوزها المشروعات المستثمرة مثل القدرة على تغيير المنتجات و التفوق التمويلي، التفوق التكنولوجي، و ضخامة المبالغ المنفقة على الأبحاث و التطوير .

المجموعة الثالثة: وهي تتعلق بشأن الداخلي للمزايا الاحتكارية للمشروعات المستثمرة مثل تحقيق أرباح وعائد استثمار أعلى و.....الخ.

(3) - النظرية الانتقائية: ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر، دالة في ثلاث متغيرات سبق ذكرها.

في ضوء تلك النظريات لقد تم تحديد العوامل والمحددات والدوافع المؤدية في جذب تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة فإنه يمكن حصرها:

(1)- مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه وهذه المكونات والمحددات هي:

أ- المحددات الاقتصادية، التي تحتوي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد القومي تشمل درجة الانفتاح الاقتصادي، والقوة التنافسية، والقدرة على إدارة الاقتصاد، وكذلك نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج القومي، وقوة الاقتصاد القومي ونموه وتقدمه كل هذه المعايير تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي في حالة زيادتها، والعكس صحيح.

ب- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي المؤسسي، يعني كلما كان النظام الاقتصادي يعمل بآليات السوق القائمة على الحرية الاقتصادية، وتميز بالاستقرار والأمن، وكلما انطوي النظام البيئي على العادات والقيم الإيجابية، وأيضاً تميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها مع الكفاءة الإدارية، دل ذلك إلى عملية جذب الاستثمارات.

ج- المحددات الخاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية: أي كلما كانت تحررية ومرنة، وواضحة وفعالة، تحتوي على حوافز ضريبية مناسبة، وأن تكون توسعية متوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي أدى إلى جذب الاستثمار.

د- المحددات القانونية والتشريعية التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي تعمل على تحفيزه موحد غير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة.

(2)- مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة مقارنة بالدول الأخرى، تتركز أهمها في تكلفة عنصر العمل - مدي توافره - ومستواه التعليمي - مهاراته الإنتاجية، والبنية الأساسية و.....الخ.

ويشير البعض في هذا المجال إلى أن التحركات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من 1990 إلى 2008 اتجهت في الأساس إلى المناطق التي تتوفر فيها أسواق داخلية واسعة، وشبكات للتوزيع، وبنية أساسية متقدمة، وانخفاض تكاليف الإنتاج وارتفاع في الإنتاج وارتفاع في متوسط دخل الفرد.

(3)- العائد على الاستثمار، والذي يعتبر أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أي إن هذا العامل يعتمد على التوقعات والمخاطرة عند اتخاذ القرار.

(4)- الطاقة أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي أي كمية رأس المال التي يمكن أن يستثمر بكفاءة، ونستنتج إن هذا العامل يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية، أولها المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد محل الاعتبار ثانيها: القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة، ثالثها: نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

(5)- الصحة الاقتصادية وإثبات المقدرة على النمو أي يركز هذا العامل على مستوى التطور الاقتصادي للدولة، فعندما يكون التطور الداخلي محدد، فإن ذلك لا يهيئ ظروف مناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية.

خلاصة القول:

إن النتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال سرد كل العوامل المؤدية إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، أنها تعمل في منظومة واحدة، ومن الواضح أن الحوافز الضريبية هي إحدى هذه العوامل، ولكنها ليست العامل الحاسم، وقد أثبت العديد من الدراسات التي أجريت على العديد من الدول. لعل من أهمها تلك الدراسة التي أعدتها اللجان المتخصصة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حول وجود علاقة الحوافز بقرارات الاستثمار الدولي حيث توصلت إلى عدة عوامل:

- أولاً: - توافر البنية الأساسية.
- ثانياً: - توافر الاستقرار السياسي والقانوني الملائم للاستثمار في جو من الأمان.
- ثالثاً: - توافر عناصر الإنتاج كماً ونوعاً من الخارج أو الداخل.
- رابعاً: - التسهيلات المالية وتحويل الأرباح للخارج.
- خامساً: - السياسة الاقتصادية للدولة من حيث الحرية والحماية.
- سادساً: - الحوافز الضريبية ومدى استقرارها (عبد الحميد، 2010، ص 485-490).

المطلب الثالث:

أولاً: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية.

أشرت تطورات عام 2001-2002 ألي هبوط معدل نمو الاقتصاد العالمي، خاصة استمرار هبوط معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، وتباطؤ عمليات اندماج وشراء الشركات العابرة، فضلاً عن استمرار الأزمات الاقتصادية في الدول النامية، مثل أزمة البرازيل والأرجنتين.

و نتيجة للاتجاه التنزلي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة عالمياً عام 2001 هبطت بنسبة 14% أي بمقدار (205) مليار دولار، و بالتالي بلغت حصة الدول النامية من مجموع تدفقات الاستثمارات من مجموع الاستثمارات الأجنبية الوافدة عالمياً (28%)، حيث تركز هبوط الاستثمارات الأجنبية في تلك الفترة في ثلاث دول هي الأرجنتين و هونغ كونغ و البرازيل، و قد قدر الهبوط بحوالي 58 مليار دولار عام 2001، و بالتالي توضح خارطة التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية تبايناً كبيراً بين الأقاليم، و في كل إقليم علي النحو التالي:

1- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى آسيا و المحيط الهادي : في هذه الحالة هبطت الاستثمارات من (134) مليار دولار عام 2000 غلي (102) مليار دولار عام 2001 أي بنسبة (24%) و مع هذا الهبوط زادت حصة آسيا من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة عالمياً من 9% إلى 14% عام 2002 . أما الصين باستثناء هونغ كونغ بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها (43) مليار دولار عام 2001، وبذلك تعد الصين أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة آسيا، وفي البلدان النامية ككل وفي المقابل ازدادت الاستثمارات الوافدة في جنوب ووسط آسيا بنسبة (32%)، (88%) عام 2001 على عكس منطقة شرق وجنوب الشرقي من آسيا فقد هبطت من (131) إلى (94) مليار دولار أي بنسبة (28%).

أما غرب آسيا لا تعد منطقة جذب للاستثمارات رغم ما قامت به دولها من تعديل قوانينها لجذب الاستثمارات، ومن عمليات تخصيص وبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي وإلغاء القيود على حركة الاستثمارات.

(2)- التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي: في هذه الحالة حدث هبوط متتالي عامي 2001، 2000 ويعزي هذا الهبوط قيام البرازيل بعمليات الخصخصة، وبسبب أزمة الاقتصاد الأرجنتيني المالية و الاقتصادية، أما المكسيك فقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلي المكسيك حوالي (25) مليار دولار، و بذلك أصبحت المكسيك أكبر مستلم للاستثمارات في منطقة أمريكا اللاتينية و الكاريبي، من خلال امتلاك شركة مصرف (anamexB) من قبل شركة مصرف (ticorpiC) الأمريكية بمبلغ (12.5) مليار دولار.

(3)- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلي أفريقيا :

رغم زيادة تدفقات الاستثمارات الوافدة إلي أفريقيا من (9) مليار إلي (17) مليار دولار، إلا أن أفريقيا استلمت أقل بكثير مما استلمته آسيا و منطقة الكاريبي رغم الحاجة الماسة إلي هذه الاستثمارات، بالتالي ما استلمته أفريقيا من تدفق الاستثمارات الوافدة عالمياً (2%) عام 2001، أي بلغت (8) مليارات تركزت معظم هذه الاستثمارات في المغرب و جنوب أفريقيا حيث نفذت عدو مشاريع كبيرة في الدولتين حيث تركزت هذه الاستثمارات في القطاع الأول الخاص بتصدير المواد الأولية و الخدمات خاصة قطاع الخدمات المالية و المصرفية، وأبرز ما يلاحظ أن (49) دولة الأقل نمواً في العالم استلمت (2%) من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلي كل الدول النامية (الجميلي، 2005، ص 379- 409).

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة المالية.

قد أظهرت الإحصائيات أن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ عام 2004 نحو 9 تريليون دولار، يعزي هذا المجموع إلى نحو 70 ألف شركة غير وطنية والشركات التابعة لها بالخارج وعددها نحو 690 ألف شركة، وقد بلغ مجموع مبيعات الشركات التابعة الأجنبية 19 تريليون دولار بالتالي رتبت الشركات غير الوطنية حسب الأصول الخارجية - شركة جنرال إلكتريك، وهي أكبر شركة عبر الوطنية غير مالية في العالم، تليها شركة فودافون، وشركة فورد للسيارات. ومن الملاحظ أن تقرير الاستثمار العالمي عام 2004 قد صنف أكبر 50 شركة عبر وطنية مالية تأتي لتهمين على الخدمات العالمية المالية ليس فقط من حيث الأصول بل أيضاً من عدد البلدان التي تعمل فيها، وبالتالي أصبح نصيب الشركات عبر الوطنية المالية من فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة هو 74% من مجموع أصول أكبر شركة وطنية عام 2003. أما بالنسبة للموقف في أفريقيا فإن هناك زيادة نحو الاستثمار في الموارد الطبيعية، وكان أكبر متلق لهذه التدفقات هي انجولا، غينيا، نيجيريا، السودان و مصر إذ بلغ نصب مصر أقل من التدفقات الداخلة إلي أفريقيا، و حيث نلاحظ إن البلدان أقل نمو تلقت مقادير صغيرة من الاستثمارات، و نلخص القول أن التدابير و المبادرات المتعلقة بالوصول إلي السوق علي الصعيد الدولي، قانون تشجيع نمو أفريقيا لكي يتم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و في عام 2005 أصدرت لجنة أفريقيا تقرير توصي فيه إجراء زيادة كبيرة في المعونة و غيرها من التدبير حيث دعا التقرير المانحين إلي مضاعفة تمويلهم من أجل الهياكل الأساسية و اعتماد إلغاء الديون بنسبة 100% و ذلك من أجل تنمية أفريقيا (يعقوبي، تمار، 2006، ص 7).

ثالثاً: التدفقات الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

لفهم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من معرفة التدفقات الداخلية والخارجية في أي جهة من العالم، والجدول التالي يبين قيم هذه التدفقات كمايلي:

جدول (6) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية والدول المصنعة

التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر							التدفقات الداخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر							السنوات
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
87.3	93.6	92.0	89.1	88.2	61.8	85.9	58.6	69.9	76.5	62.2	81.3	77.7	63.8	
11.4	4.7	7.3	10.6	11.6	8	13.8	36	26.3	21.7	26.4	18.1	21.3	34.6	
1.3	1.7	0.7	0.4	0.3	0.2	0.3	5.4	3.8	1.8	1.4	0.6	1	1.6	

المصدر: الأونكتاد تقرير الاستثمار العالمي 2004.

التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر: من الجدول نلاحظ حدوث زيادة قوية في تدفقات الاستثمار في البلدان النامية، شهد عام 2004 طفرة طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط، فقد بلغت هذه التدفقات العالمية 648 مليار دولار، و بالتالي كانت النسبة سنة 2004 أعلى من 2% عنها في عام 2003 فأفقدت التدفقات الداخلة في الدول النامية بنسبة 40% أي 233 مليار دولار، ففي نفس الوقت انخفضت في الدول المتقدمة بنسبة 14% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها ونتيجة لذلك فإن نصيب الدول النامية من هذه التدفقات بلغ 34%.

التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 18% في عام 2004 تقريباً و في الواقع فإن قرابة نصف مجموع الاستثمارات المتجه إلي الخارج كان مصدرها، الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و لكسمبورغ، و بالتالي ظلت هذه المجموعة مصدرة لرؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، و النتيجة إن التدفقات الصافية الخارجة تجاوزت التدفقات الداخلة بقدر 260 مليار دولار، في حين انخفضت التدفقات من الاتحاد الأوروبي إلي 25% أي تهبط إلي 280 مليار دولار وهو أكبر انخفاض في سبع سنوات ماضية (يعقوبي، تمار، 2006، ص 10-11).

رابعاً: تحديات الدول النامية في مواجهة العولمة.

يترتب على الدول النامية فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ينظر إليها كعامل مهم للتنمية والتطوير بالنسبة لهذه البلدان، غير إن هذه الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تبلغ حداً ينتج عنها السيطرة على اقتصاديات الدول المضيفة، ومن خلال هذا نجد أن العولمة تفرض مجموعة من التحديات على الدول النامية:

1- الاعتراف بشمولية العولمة.

2- السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3- إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والسياسية بما يتلائم مع متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد.

4- وجوب تحرير التجارة والنقد وتيسير تحركهما عبر الحدود ضمن إطار العولمة. ونلاحظ أن الدول النامية والعربية أخذت تلتزم إلى حد ما بالشروط التي تملئها المؤسسات المالية والنقدية والتكيف مع التحديات المذكورة سلفاً. إن البعد الدولي للرأسمالية وتعاطم دور حركة الاستثمارات الأجنبية، تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات والنمو المفرط في الظروف الغير متكافئة في أسواق المال العادية أدى كل ذلك إلى:

■ تزايد الفجوة بين الشمال والجنوب وأصبح التفاوت كبير بين الدول الغنية والفقيرة.

■ تزايد تمركز الثروة والفقير في المجتمعات الرأسمالية وفي الدول النامية. والجدير بالذكر يمكن أن يؤدي الانفتاح المباشر والسريع الغير مسبوق بالتحضير والاستعداد الكافيين على الأسواق العالمية التي تعرض المنتجات المحلية للبلدان النامية إلى منافسة شديدة، الأمر الذي يهدد بانهيار العديد من المشروعات المحلية وزيادة معدلات البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، وعلاج هذه النقطة لا بد على الدول النامية تقبل هذه العولمة، وإعادة العلاقة بين المنتج على الجنوب والمستهلك في الشمال وتكوين شراكة للتبادل في مختلف المجالات (يعقوبي، تمار، 2006، ص 10-11).

خامساً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ومواجهة البطالة.

إن العلاقة التي تربط بين الشركة صاحبة الاستثمار والدولة المضيفة هي علاقة منفعة تبادلية بين طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تحليل مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتخفيف من البطالة في الدول النامية من خلال تحليل دورة المنتج وهو (Vernon).

المرحلة الأولى: إذا وجد أن المنتج في البداية يتميز بتكنولوجيا عالية فالاحتكار يمثل المصدر الأساسي لأرباح الشركات، بالتالي لا تسعى الدولة المصدرة للاستثمارات إلى نقل استثماراتها خارج بلدها، فالسلع ذات المكون التكنولوجي المتطور تدخل السوق الدولية على أساس المزايا المكتسبة، حيث تعتمد المنافسة على الاحتكارات التكنولوجية، مما يجعل أسعارها مرتفعة، كما إن اسواقها تتميز بمستوى دخل مرتفع.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة دخول التكنولوجيا إلى المرحلة الوسيطة التي تبدأ هذه الشركات بنقل خطوط إنتاجها إلى خارج الدولة الأم، حيث تتوفر المعرفة التكنولوجية بسعر أقل من سعر التكلفة، وفي هذه الحالة يمكن أن ينتقل رأس المال الأجنبي من الدول المقدمة وليس النامية، وبطبيعة الحال ما يكون ذلك في أسواق الدول المتقدمة وذلك لغرض الاستفادة من ارتفاع مستوى الدخل فيها.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية، وتنخفض فيها أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة كما تنخفض أهمية العنصر التكنولوجي في تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي تبدأ الشركات في البحث عن أماكن أكثر أهمية تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج - خاصة اليد العاملة وتوفر المواد الأولية، وهذه الموارد لا تتوفر إلا في الدول النامية.

■ ومن الملاحظ أنه من الصعب الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتطورها كما تدعي ذلك الأدبيات الاقتصادية، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تطور الاقتصاد، أما بالنسبة للمدى تحديد فعالية الاستثمارات الأجنبية في مواجهة البطالة فنجد الكثير من المؤشرات تنقد هذا القول،

بل عكس من ذلك فعمليات الاندماج بين شركات الكبرى العالمية عادة ما ينتج عنها تسريح أعداد هائلة من العمال أما انتقال المشروعات والشركات يلغي فرص عمل في جميع الأحوال من الدول الصناعية إلى الخارج. والسؤال هنا – هل يستفيد العمال في الدول التي انتقلت إليها الاستثمارات؟ والإجابة عن هذا السؤال لعننا ندرك أن تأثير ضغط التكلفة المتزايد على الشركات، تضع هذه الشركات إعادة توزيع فرص العمل في أولويات القائمة أكثر من خلق فرص عمل جديدة كما أن استخدام إمكانيات الاستثمار في الخارج هو السبب في التنافس بين الدول أي تقوم بعض الدول بتقديم إعفاءات ضريبية، وتقوم دول أخرى باستغلال عمالها، و..... الخ وفي النهاية فإن التنافس لا يخدم هذه الدول في سياق اعتبارات اقتصادية، ونستج أن الاستثمارات الأجنبية لا تنتج أية فرص عمل وهي ترفع ضغط التكلفة في جميع أنحاء العالم (يعقوبي، تمار، 2006، ص 10-11).

سادساً: تجربة البرازيل في جذب الاستثمارات:

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد البرازيلي تطوراً هاماً خلال ثلاثة عقود منصرمة، لاسيما في تطوير القاعدة الصناعية، التي جاءت نتيجة توفر بعض العوامل المناسبة منها الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والانفتاح، والتحرر الاقتصادي، وبالتالي زادت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى البرازيل بشكل كبير جداً وصلت عام 2001 حوالي 22مليار دولار أي ما يعادل حوالي 26% من الاستثمارات المباشرة المتوجهة إلى أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي، وبذلك تعتبر البرازيل من أكبر البلدان النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنذ ذلك الحين اعتمدت السلطات البرازيلية علي تدفقات الاستثمار للمساعدة في تحقيق أهداف رئيسية هي :

- 1- تمويل عجز ميزان المدفوعات.
 - 2- تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام.
 - 3- تحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.
- و بالإضافة إلي قيام السلطة الحاكمة بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات، حيث تضمن إطار الإصلاح الجديد مستويات منخفضة من الحماية (تخفيض الضرائب الجمركية) يسمح للواردات بالدخول عبر الشركات العابرة الحدود والعاملة في البرازيل من هنا بات الأمر واضحاً وجود ثلاثة اتجاهات تعتبر مسنولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:
- أ- التوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك .
 - ب- تمديد وتعميق برامج الخصخصة.
 - ج- الاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكلية عمليات الشركات عبر الحدود الموجودة في البرازيل.
- وقد شملت المرحلة الأولى من برامج الخصخصة في البرازيل، وهي نقل ملكية القطاع الصناعي العام الحكومي إلى القطاع الخاص، مثل قطاع صناعة التعدين، الحديد والصلب والكيماويات والأسمدة... إلى الخ. أما المرحلة الثانية حيث شملت مجال الخدمات العامة، تضمن توليد الطاقة، توزيعها، السكك الحديدية، المياه، الغاز، الاتصالات والمؤسسات المالية وبالتالي تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في البرازيل في الصناعات التالية: فالسيارات 50.6% - الكيماويات والبتروكيماويات 9% - الإلكترونيات 19% - الأغذية والمشروبات 6%. ومن أبرز الشركات الكبرى التي دخلت السوق البرازيلي شركة جنرال موتورز، ديملربنز، فورد، فيات.

وختلاصة القول: إن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها وطبقها الحكومة البرازيلية، وكبر السوق، والدرجة العالية من الانفتاح التحرر الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات وكافة التسهيلات المقدمة من الحكومة البرازيلية، حيث أدت جميع هذه العوامل إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من أكبر الاقتصاديات المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي كان لها أثر مباشر على نمو الاقتصاد (تقرير الأمم المتحدة، 2010، ص 89-90).

سابعاً: مخاطر التمويل الدولي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

للتمول الدولي مخاطر مجتفة في حقه بالنسبة للاستثمارات الأجنبية و تدفقها إلى الدول النامية ومن أبرزها:

- 1- إن عامل الانفتاح غير المحدود، والتحرير المالي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي في برامج التكيف الهيكلي للسماح للاقتصاديات الناشئة في الدخول في الاقتصاد العالمي صار محل أمتعاض من قبل الدول المتقدمة.
- 2- تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها بعد انتهاء هذه البلدان السياسات التحرير المالي لحساب رأس مال أثبتت حدتها في خلق الأزمات.
- 3- أن 50% من الأزمات التي وقعت في الاقتصاديات الناشئة هو ما أستدعي القيام بـ إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة مما يكبدها تكاليف باهضة بفعل تنامي أهمية البلدان النامية .
- 4- قيام المودعين الأجانب أو المقيمين بسحب ودائعهم تحت طائلة تنامي تزايد خسائر السوق حيث حدث انهيار في النظم المالية والمصرفية جراء الأزمة، كما حدث في الأرجنتين حيث فقدت (55) مليار دولار خلال ثلاثة أشهر.
- 5- أن التدفق الهائل من الاستثمارات الأجنبية حمل في طياته تهديداً لعدم استقرار مالي، وهو ما حدث بالفعل عام 1997 لتخلق زوبعة على عملات البلدان الآسيوية خاصة النامية والمتقدمة عامة.
- 6- تضاعف خدمة الدين العام لكل بلد مع تدهور في قيمة الأصول المصرفية، وكذلك أدى ارتفاع رسملة البورصة من 4% إلى 13% أي ما يقدر بـ 146 مليار دولار.
- 7- إن تدفقات رؤوس الأموال الضخمة المزمنة مع سياسات التحرر المالي فقدت تتسبب في فرض حالة عدم الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة في الدخل والاستهلاك ينتج عنه زيادة في الأسعار، ويسبب آثار سلبية على ميزان المدفوعات، أو حدوث حالة من الفوضى في الاقتصاد العالمي (الشرقاوي، 2003، ص 28).

المبحث الثالث:

المطلب الأول:

أولاً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر و توقعاته:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر علي نطاق العالم انتعاشاً و لكن غير مستمر في النصف الأول من عام 2010، و قد أطلق ذلك قدراً من التفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير و بحدوث انتعاش كامل بعد ذلك، و يتوقع الأونكتاد أن تصل التدفقات العالمية الداخلة من هذه الاستثمار إلى أكثر من 1.2 تريليون دولار عام 2010 ثم ترتفع إلى 1.3—1.5 تريليون عام 2011 و تصل إلى 2 تريليون دولار عام 2012 و يري الباحثان أن هذه التوقعات المتعلقة بالاستثمار المباشر محفوفة بالمخاطر و أوجه عدم اليقين، بما في ذلك هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي، و من المتوقع أن تشهد معظم المناطق انتعاشاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010،

فقد اجتذبت الاقتصاديات النامية و التي تمر بمرحلة انتقالية نصف التدفقات العالمية المتجهة إلي الداخل، و بالتالي تشهد أفريقيا ظهور مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر كما ارتفع المستوي الصناعي عن طريق الاستثمار في آسيا يمتد إلي المزيد من الصناعات، و بالتالي تتجه الشركات العابرة التابعة لأمريكا إلي العمل علي الساحة العالمية، أما في جنوب و شرقي أوروبا فإن المصارف تؤدي دوراً محققاً للاستقرار و مع هذا فإن وجود مستويات مرتفعة من البطالة في البلدان المتقدمة آثار قلق و مخاوف بشأن تأثير الاستثمار المتجه إلي الخارج علي العمالة في الداخل، و من أهم التحديات الرئيسية التي تواجهها الاقتصاديات الصغيرة في عملية اجتذاب الاستثمار، و تعمل كعامل محفز لتدعيم الاستثمار الأجنبي في البلدان أقل نمو و هيا المساعدات الإنمائية الرسمية، و لكي تنجح البلدان غير الساحلية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فأنها تحتاج إلي تغيير إستراتيجيتها بغية التركيز علي مسافة البعد عن الأسواق بدلا عن المسافة عن الموانئ، و كذلك التركيز علي القطاعات المتخصصة الرئيسية بأهمية حاسمة إذا كان للدول الصغيرة النامية أن تنجح في اجتذاب الاستثمار.

والجدير بالذكر تنشأ الآن ازدواجية في الاتجاهات المتعلقة بسياسات الاستثمار، أي تتسم بتحركات متزامنة في اتجاه المزيد من تحرير أنظمة الاستثمار و تشجيعه من ناحية سعياً إلي تنظيمه وتحقيق أهداف السياسة العامة من الناحية الأخرى، و بالتالي لم يلاحظ حتى الآن أي حماية استثمارية يعتد بها نتيجة المحفزات المقدمة من الدولة علي الاستثمار الأجنبي، كما أن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يتطور بسرعة هو الآخر، إذ يوجد في الحاضر أكثر من 5900 معاهدة، و للمبادرات العالمية، مثل الاستثمار في الزراعة و إصلاح النظم المالية و التخفيف من آثار تغير المناخ لها تأثير مباشر و بصورة متزايدة علي السياسات المتعلقة بالاستثمار (تقرير الأمم المتحدة، 2010، ص x1).

(الاستثمار في الاقتصاد مخفض الكربون) إن هذه العبارة التي بين الأقواس هي في حد ذاته مشكلة اقتصادية يعاني منها العالم، فالشركات عبر الوطنية هي المصدر الرئيسي لانبعاث الكربون، و تجدر الإشارة هنا أن الشركات العابرة هي جهة مستثمرة رئيسية في هذه الأنشطة، و لذلك فإنها تشكل جزءاً من المشكلة و كذلك جزءاً آخر من الحل فيما يتعلق بمشكلة تغيير المناخ، و تقدر الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمخفض الكربون في عام 2009 في المجالات الرئيسية المخفضة للكربون (الطاقة المتجددة، إعادة التدوير، التصنيع الذي يقوم علي التكنولوجيا) قد بلغ 90 مليار دولار، و مجموع هذه الاستثمارات في جملتها أكبر من ذلك بكثير، إذا وضعت الاستثمارات الضمنية المخفضة للكربون في الصناعات الأخرى و إسهام الشركات عبر الوطنية المتحقق عن طريق أشكال الاستثمار غير السهمية، و إمكانات الاستثمار المخفض الكربون عبر الحدود التي هي كبيرة .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المخفض الكربون من جانب الشركات العابرة إلي التوسع في نطاق و رفع القدرة الإنتاجية و قدرتها التنافسية التصديرية في نفس الوقت يحمل هذا الاستثمار نوع من المخاطر سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو الاثنين معاً، و في ظل المناقشات الحالية حول تسرب الكربون و ما له من آثار علي الجهود العالمية المتعلقة بخفض الانبعاث و كذلك علي التنمية الاقتصادية، و بالتالي يصعب تقدير هذه الظاهرة، و بدلاً من معالجة هذه القضية عند الحدود، فيمكن تناولها عند المنبع عن طريق وضع آليات الإدارة الجيدة . و بالتالي تسعى السياسات العامة إلي زيادة فوائد الاستثمار المخفض للكربون إلي أقصى حد وذلك دعماً للجهود العالمية الرامية إلي مكافحة آثار تغير المناخ، و تقترح الأونكتاد شراكة عالمية من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامة و تتمثل عناصر هذه الشراكة فيما يلي:

- 1- وضع استراتيجيات لتشجيع الاستثمارات النظيفة، هذا يشمل وضع أطر سياسات مواتية لدي البلدان المضيفة بما في ذلك آليات استحداث الأسواق، وتنفيذ برامج فعالة لتشجيع الاستثمار، ويتعين قيام المؤسسات المالية الدولية وبلدان المنشأ بدعم استراتيجيات تشجيع الاستثمارات المخفضة الكربون وخاصةً عن طريق تشجيع الاستثمار المتجه إلى الخارج، وضمانات الاستثمار وضمانات مخاطر الائتمان.
- 2- التمكين من نشر التكنولوجيا النظيفة. ذلك من خلال تعزيز القدرة الاستيعابية للبلدان النامية فيما يتعلق بالتكنولوجيا النظيفة وتشجيع برامج الشراكة المتعلقة باستحداث التكنولوجيا ونشرها بين البلدان.
- 3- ضمانات إسهام اتفاقات الاستثمار الدولية في التخفيف من آثار تغير المناخ. وهو يشمل الأخذ بأحكام رقيقة بالمناخ مع إيجاد فهم متعدد الأطراف لضمان اتساق اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة مع التطورات السياسية العالمية والوطنية المتصلة بتغير المناخ.
- 4- تحقيق الاتساق في كشف الشركات العابرة عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة. هذا ينطوي على وضع معيار عالمي وحيد لكشف الشركات عن انبعاثاتها من غازات وتحسين الكشف عن العمليات والأنشطة الأجنبية للمطلع بها داخل سلاسل القيمة وتعميم أفضل الممارسات عن طريق الآليات التنظيمية المتعلقة بالإدارة السليمة.
- 5 - إقامة مركز دولي للمساعدة التقنية المتصلة بالأنشطة المخفضة الكربون. إذ تكمن وظيفة المركز في دعم الجهود المبذولة في البلدان النامية، من خلال وضع استراتيجيات وخطط عمل للحد من آثار تغير المناخ (تقرير الأمم المتحدة، 2010، ص 93).

ثانياً: الاستثمار من أجل التنمية للتحديات المطروحة:

- إن عالم الشركات عبر الوطنية الأخذ في التطور، إلى جانب بيئة السياسات الاستثمارية الأخذ في الظهور، يطرحان ثلاث مجموعات من التحديات منها:
- أ- إقامة التوازن السليم في مجال السياسات والتحرر في مقابل التنظيم، وحقوق والتزامات الدول والمستثمرين.
 - ب- دعم إقامة واجهات مشتركة حاسمة الأهمية بين الاستثمار والتنمية، مثل الواجهات بين الأهداف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والحد من الفقر والتنمية الوطنية.
 - ج- ضمان الاتساق بين السياسات الاستثمارية الوطنية والسياسات الدولية، وبين السياسات الاستثمارية والسياسات العامة الأخرى (تقرير الأمم المتحدة، 2010، ص 93).

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر على الطريق إلى الانتعاش:

نلاحظ إن جميع مكونات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2009 قد انكمشت أي الاستثمار السهمي والقروض المتعاقد عليها داخل الشركات، والعائدات المعاد استثمارها، كما أن انخفاض مستويات اندماج الشركات عبر الحدود، ناهيك عن انخفاض أرباح الشركات التابعة الأجنبية كان لهما أثر شديد علي الاستثمارات السهمية والعائدات المعاد استثمارها. و في النصف الثاني من عام 2009 حدث تحسن في أرباح الشركات لدعم عملية الانتعاش و كانت عملية متواضعة في العائدات المعاد استثمارها، و في الربع الأول من 2010 ظهرت دينامية جديدة قل الاستثمار الأجنبي المباشر أدي إلي ارتفاع عمليات الدمج للشركات عبر الحدود بمسبة 36% خلال الأشهر الخمسة الأولى بالمقارنة مع الفترة السابقة من العام الماضي،

و كان الركود في عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود مسؤلاً عن معظم الانخفاض في الاستثمار المباشر في عام 2009، بالتالي تقلصت العديد من عمليات الاحتياز في الخارج بنسبة 65% من حيث القيمة بالمقارنة مع انحسار بنسبة 15% في عدة مشاريع و مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، و عادةً ما تتسم عمليات الاندماج بحساسية أكبر إزاء الأوضاع المالية بالمقارنة مع مشاريع الاستثمار و المجالات الجديدة، و السبب في ذلك هو أن الاضطراب في أسواق الأوراق المالية يطمس المؤشرات السعرية التي تعتمد عليها عمليات الاندماج و الاحتياز فضلاً عن أن الدورات الاستثمارية لعمليات الاندماج عادة ما تكون أقصر من الدورات الاستثمارية للاستثمار الجديد، و أيضاً أدت الأزمة المالية آنذاك إلي تقليص التمويل المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر مما خفض من عمليات الاحتياز، و إلي خفض قيمة الصفقات مما أدي إعادة هيكلة الشركات بشكل عام .

وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد جميع القطاعات الثلاثة، وبالتالي لم تكن الضحايا الوحيدة لهذا الانخفاض هي الصناعات الدوائية، الصناعات الصيدلانية والأغذية، و علي وجه العموم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية كان هو الأشد تضرراً، أي انخفض بنسبة 77% في عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود وبعد حدوث الأزمة المالية أي بعد 2008 حدث انتعاش خاصة في نشاط رأس المال السهمي الخاص ولكن الأنظمة في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تقيد هذه المعاملات مستقبلاً، وأيضاً حدثت معاناة في صناديق الثروات السيادية بسبب انخفاض في أسعار السلع الأساسية و بالتالي أعيد توجيه الاستثمارات الجديدة نحو القطاع الأولي والأنشطة الأقل تضرراً بالتطورات المالية نحو المناطق النامية (تقرير الأمم المتحدة، 2010، ص 93-94).

رابعاً: تطورات السياسات في الآونة الأخيرة.

يمكن بصورة عامة وصف الاتجاهات الراهنة في سياسات الاستثمار بأنها تتمثل في زيادة تحرير و تيسير الاستثمار الأجنبي و في الوقت نفسه، تكثف الجهود الرامية إلي تنظيم الاستثمار الأجنبي بغية النهوض ببعض أهداف السياسة العامة مثلاً (حماية البيئة، التخفيف من الفقر، تلبية شواغل الأمن القومي)، و هذه الطبيعة المزوجة في السياسات و الإدارة السياسية اللازمة لإعادة التوازن بين الحقوق المعنية و التزامات الدولة و المستثمرين قد أصبحتنا ظاهرتين علي صعيدي السياسات العامة الداخلية و الدولية مع التأكيد تحول دور الدولة و في نهاية العقد الأول من القرن الحادي و العشرين ازداد التوسع في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية لضمان التوازن و الاتساق في نظام هذه الاتفاقات، وبالتالي تحاول عملية رسم السياسات الاستثمار أن تعكس التفاعل بين هذه السياسات المتعلقة بالاستثمار و السياسات الأخرى، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية (تقرير الأمم المتحدة، 2010، ص22).

الخاتمة:

لقد تغيرت وجهة نظر الدول العربية و النامية علي حد سواء للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة استمالاته من القضايا الضرورية و الهامة، إذ اندفعت جلها في سياق محموم للبحث عن طرق و آليات لاجتذابه فقد بات يشكل سوقاً تنافسياً علي نحو مطرد، لذا عملت الدول النامية و العربية منها علي توفير الحوافز و الفرص و المؤسسات و ضمانات الفاعلة التي تؤدي إلي تحسين المناخ الاستثماري، و توفير عوامل توطينه و لا واجهت خطر خسارة أحدي مفاتيح النمو.

و تعتبر البرازيل من ضمن الدول النامية التي عملت علي اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما في ظل توجهها نحو اقتصاد السوق،

وبالتالي على قطاع الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي، حيث عملت الحكومات المتعاقبة في البرازيل وخاصةً في بداية التسعينيات من أواخر القرن الماضي على العمل برنامج التصحيح الاقتصادي والهيكلية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما تم إصدار جملة من القوانين الغرض منها تحرير الاقتصاد وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ولا تزال هذه القوانين والإجراءات مقيدة رغم الجهود المبذولة، وأيضاً لا يزال نصيب هذه التدفقات من الاستثمار مقبول جداً.

النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

من خلال استعراض الباحثان لما سبق ذكره توصل إلى النتائج التالية:

- 1- وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة، أي تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية وتحفيز الاستثمار المحلي.
- 2- تحفيز الدول النامية على رفع من ميزانية الإنفاق على البحث والتطوير بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة لسند وتدعيم الشركات المحلية لكي تحقق لها مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية هذا بدوره يقوم بزيادة الإنتاجية لعناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو.
- 3- يبين الفكر الحديث إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث على التجارة بفعل الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات العابرة للدول المضيفة عندما يتدفق الاستثمار إلى الدول المضيفة تتصف بعدم المنافسة التجارية، مثل التكنولوجيا والمعرفة الفنية و.....إلخ.
- 4- وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.
- 5- لقد سمحت الإصلاحات التي طبقتها بعض الدول النامية، خاصةً البرازيل من إعادة التوازنات وتحرير الاقتصاد كما أدت إلى تطوير القطاع الخاص.
- 6- ظهرت مؤشرات إيجابية مع بداية القرن الحالي مع دخول معظم الدول مرحلة جديدة، وهي مرحلة الانفتاح أو الانفراج المالي نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وما نتج عنه من ازدهار لاحتياجات الصرف.
- 7- حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي مستويات ضعيفة، لم تتجاوز في بعض البلدان النامية خاصةً الجزائر سنة 2001 نسبة 2.2%.
- 8- في أواخر العقد الماضي من القرن الحالي أستحوذ قطاع المحروقات على أكبر نسبة من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية.
- 9- يعاني مناخ الاستثمار في الدول النامية والعربية من مجموعة من العقبات التي تتمثل في البيروقراطية والفساد المالي وتنامي القطاعات الغير رسمية.
- 10- احتلت الاستثمارات العربية الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصةً السعودية والجزائر.

التوصيات:

بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري لأنه يمثل المدخل الحقيقي لتحقيق أي تنمية و يتم ذلك بإدخال التكنولوجيا و التدريب و التأهيل و منح فرص عمل .
- 2- توفير قاعدة بيانات حقيقية وشاملة تكون متاحة على مواقع الأنترنت تشمل كافة المعلومات.
- 3- تحسين وتحديث القوانين المشجعة للاستثمار حتى يتحقق الاستقرار الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالم
- 4- تدعيم فرص التعاون مع توسيع حجم الاتفاقيات الاقتصادية.
- 5- السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة الحق بتملك المشروع بكامل.
- 6- ضرورة الفصل بين السلطات وتحقيق مبدأ الشفافية والاعتماد على الحوكمة في إدارة الاقتصاد الوطني عن طريق بناء دولة المؤسسات والقانون وتطهير المحيط الاقتصادي من الفساد والبيروقراطية.
- 7- تفعيل وتوسيع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لدعم التعاون لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الوافدة.
- 8- تحسين مناخ الاستثمار بواسطة إنشاء هيئة استشارية وهيئات البحوث العلمية فهي تعتبر أحد المحفزات الاستثمار التي تعمل على تقديم المعلومات الشاملة والدقيقة حول اقتصاديات البلدان.
- 9- لا بد من التوجه إلى عملية الخصخصة التي تعد من العوامل الهامة في تحرير رأس المال وأعطى المجال أمام القطاع الخاص المحلي حتى يتم الربط بين الشركات الأجنبية لتحقيق عملية الشراكة ونقل التنمية والاستفادة منها.
- 10- ضرورة قيام الدول النامية بالمزيد من الإصلاحات وخصوصاً القطاع المالي والمصرفي من خلال العمل علي تحسين آلية الجهاز المصرفي والاعتماد على وسائل الدفع الحديثة.
- 11- مكافحة القطاعات الغير رسمية من خلال إصلاح النظام الضريبي وتشديد العقوبات على المخالفين.
- 12- ضرورة تحسين مستوى كفاءة البنية التحتية، أي الاعتماد على نوعية الإنجاز وهي وسيلة لجذب الاستثمار.

المصادر و المراجع:

- 1- أ.د. عبد المطلب عبد الحميد (2010). مبادي وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 2- أ.د. حميد الجميلي (2005). دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية. ط1. منشورات أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس. ليبيا.
- 3- د. عبد السلام أبو قحف (2003). نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 4- د. عبد الحميد مصطفى الشرقاوي (2003) العولمة المالية وإمكانيات التحكم بالأزمات.
- 5- د. محمد يعقوبي وتوفيق تمار (2006). بحث عن سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات الدول النامية.
- 6- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير الاستثمار 2010 العالمي، الأمم المتحدة.

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتور/ سراج محمد خلاط، الباحث/ حسن الهادي الشيباني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)